قضية اليوم

«انفخ باللبن يطلعلك»... سنيورة

محمد نزال

في مؤتمره الصحافي، أمس، وفي سياق ضربه مثلاً، قال فؤاد السنيورة: «مثلاً، كل واحد فيكم عنده دفتر شيكات وبتعرفوا، فـ(...)». باختصار، هذا هو السنيورة. كلّ الناس عنده يتداولون الشيكات. مَن لا يفعل، فهو في حيّز العدم. هو السنيورة، الذي ما ارتبط الصيت السيّئ بشخص، بين الناس، كما ارتبط به في جمهوريّة ما بعد «الطائف». سيكون عليه، إلى آخر حياته، أن يظلّ يخرج ليقول: «أنا آدمي، والله، أنا بريء». راح يُغادر كرسيّه، أمس، ثم يعود إليه، مواصلاً كلامه، بدا متوتّراً. ليست المرّة الأولى التي يُمارس فيها سلوك المتورّط. مرّة جديدة يخرج السنيورة ليقول: أنا بريء، في حكاية الـ11 مليار الشهيرة، وغيرها. مِن سوء حظّه أن مقرّ نقابة الصحافة، حيث عقده مؤتمره، يشهد أعمال ترميم. الدرج إلى الطبقة الأولى مخلّع. الجدران، التي كانت ملوّنة، أصبحت كالحة باهتة. يا للفقر!

يبدو أن أحدهم، في زمن ما، نجح في زرع حبّ الأمثال الشعبيّة والتشابيه اللغوية في نفس السنيورة. تفجّرت موهبته، أمس، بتشبيه: «ما فيك تجمع ليمون وتفّاح». مَن قال له ذلك؟ كرّرها مراراً وكأنّها ثابتة علميّة. ذوقه الشخصي هو قاعدة للجميع، ويفترض، بسذاجة، أن الناس يعتاشون مِن حاسّة ذوقه. تطرّق إلى الصحف الصفراء، فكانت عبارة «الصحف الزرقاء» أسرع إلى لسانه، ثم عاد وصحّح. راح صوت المذياع، الذي يحمله، يتقطّع. نصف كلمته لم يسمعها الحاضرون. قالت إحداهن: «ما عم نسمع يا دولة الرئيس». لم يسمعها هو. خالد الضاهر يبتسم، نديم قطيش يعبث بأنفه، فارس سعيد لا يكف عن التلفّت إلى الوراء، متصفّحاً الوجوه، ونوفل ضو فضّل الوقوف في آخر القاعة البائسة. الوزير السابق إبراهيم نجّار غادر المؤتمر قبل أن ينتصف. راح السنيورة يعرض، عبر شاشة، جداول أرقام ليس باستطاعة الجالس في الصفوف الأمامية أن يقرأها. لا يبدو أن الحاضرين فهموا مِنها شيئاً، بدليل أنّهم لم يصفقوا، إذ كانوا يفعلون مع كلّ «مثل شعبي» يطلقه الرجل، مثل تبع «الليمون والتفّاح». صفّقوا له مرّة عندما قال: «بس أنا بخاف الله». أطلق مقولة إضافيّة: «سمّى الجيرة وسمّى الحي ولولا شوي سمّاني». هنا «فرط» كثيرون مِن الضحك. صفّقوا له. بدا الحاضرون، ومِنهم وجوه «مستقبليّة» قديمة، بحاجة إلى زعيم يقودهم ولو كان... سنيورة. يعني «القرقشة ولا الجوع». بالنسبة إلى السنيورة كلّ ما أثير حوله مِن شبهات مجرّد «زوبعة في فنجان». صفّقوا له مجدداً. مروان حمادة يجلس في المقدمة، يصفّق.

في جوابه على سؤال إن كان سيذهب لمقابلة النائب العام المالي، إن استدعاه الأخير فرضاً، أجاب: «هذا أمر يحتاج إلى بحث». الذهاب إلى القضاء، بالنسبة إلى «القامة الوطنيّة» إيّاها، و«رجل الدولة» وما شاكل، تحتاج إلى بحث. ثم استدرك: «بدّي شوف أوّل شي إدارة القضاء، بعدين بصير عندي ثقة... الملدوع من الشوربا بينفخ ع اللبن». في لحظة «النفخ» هذه، صفّقوا له. علماً أن اللقطة هنا بدت ناقصة، وكانت ستكتمل لو خرج أحدهم وأكملها له: «بيطلعلك بوالبن». سألته صحافيّة: «ماذا يريد حزب الله مِن مكافحة الفساد الذي مِن الواضح أنه غير موجود». هناك صحافيّة، تعيش على كوكب الأرض، برأيها أنّ الفساد في بلادنا غير موجود. هذا صنف مِن الكائنات موجود، علينا أن نتعايش معه، وأن نحذر أيضاً مِن كونه يتكاثر. وعلى سيرة تشبيهاته الفظيعة إيّاها، نجد في أرشيف الصحف، قبل 20 عاماً، هذا القول المأثور للسنيورة: «يرى البعض أن سائق الباص يجب أن ينظر باستمرار في المرآة، ليستكشف ما وراء الباص ولا ينظر إلى الامام. أما أنا فأعتبر هذا الوضع خطيراً، لأنني أعترف أنّ من الأفضل تمضية 90 في المئة أتطلع إلى الأمام وأترك 10 في المئة لأنظر خلفي بالمرآة». آه يا شاطر آه. هذا الرجل، صاحب هذه المقولة الفالجيّة، كان رئيس حكومة، ووزيراً للمال أكثر مِن مرّة، وكان أحد رؤوس النظام الذي صاغ لنا المستقبل، حاضرنا، وما سيأتي.

هل عرفت السياسة في لبنان أرّق وألطف مِن سليم الحص؟ السنيورة «كان عندو قلب» ليسبي إليه. قبل 10 سنوات، زعم السنيورة أنّ «أكبر زيادة طرأت على الدَّين العام كانت خلال حكومة الحص». ردّ عليه الحص: «إن هذا الدين كانت أرقامه مضخّمة بقيمة المستحقات التي ورثناها من حكومات سابقة، كان زمام المال في يده هو، الحكومات التي درجت على عدم إدخال المستحقات غير المدفوعة ضمن الدَّين العام المعلن لأسباب لا تخفى على أحد». لدى السنيورة مِن «السمّ السياسي» ما يكفي لدفع مثل الحص إلى أن يغضب. الأخير تابع ردّه، على طريقة للحقيقة والتاريخ، قائلاً: «كان الدَّين العام أقل من ملياري دولار في 1992 عندما تولّى السنيورة حقيبة المال للمرة الأولى، فأين نحن اليوم؟ ثم أين أصبح الدَّين بعد تولّيه رئاسة الحكومة لأربع سنوات؟ عبثاً تحاول يا دولة الرئيس الموقّر أن تتستّر على سجلّك الطويل بالتطاول زوراً على الغير».

السنيورة يهرب من تحمّل المسؤولية: اسألوا بيفاني عن التجاوزات!

قد يكون البيان الختامي لمؤتمر الرئيس فؤاد السنيورة هو الحادة الاساسية التي استحال بها للرد على تهمة نسبها إلى نفسه قبل ان ينسبها إليه اي احد في قضية الحسابات المالية. خرج السنيورة شاهراً سيفه في وجه اطراف التسوية الرئاسية، مغلّفاً دفاعه عن نفسه بمجموعة ارقام لا وجهة قانونية لها... وحصر كل القضية بمبلغ الـ11 مليار دولار، محاولاً رفع المسؤولية عن كاهله وتحميلها للمدير العام لوزارة المالية!

غاب عن بال السنيورة ان بيفاني لم يكن مديراً عاماً بين عامي 93 و98 (هيثم الموسوي)

ميسم رزق

كانَ يكفي فؤاد السنيورة أن يعلو صوتُ التصفيق في نقابة الصحافة، ويلوّح له البعض بأن ما يقوله «عظيم» حتى يرفع سقف التحدّي. رُبما اختلط الأمر على رئيس الحكومة الأسبق. زلّة لسان نقيب الصحافة عوني الكعكي، باستبدال كلمة «شهاب» بدلاً مِن السنيورة أحالت بعض الحاضرين تخيّلاً إلى زمن الرئيس فؤاد شهاب. استأنس نائب صيدا السابق بالفكرة وصدّقها، فحاول تقديم نفسه كرجُل دولة ومؤسسات، لكنه سريعاً حشر

وضع السنيورة قضية الحسابات المالية في إطار الهجوم على كل حكومات الرئيس رفيق الحريري

ردّه المالي بين خانتين: سياسية وطائفية. ليوحي أن الحملة التي يتعرّض لها مؤامرة كونية، مذكّراً بحقبة «الوصاية السورية» حين كاد أن يزجّ به في السجن بعد فضيحة محرقة برج حمود. قدّم مُطالعة هي عبارة عن أرقام بلا وجهة حقيقية أو قانونية، متداخلة في سياق سياسي. واستعاض عن صورة التسعينيات بصورة جديدة يُمثلها حزب الله والتيار الوطني الحر ورئيس الجمهورية ميشال عون، بدلاً من «النظام السوري» ورئيس الجمهورية السابق إميل لحود. وللاستذكار أكثر بحقبة «الوصاية السورية» حين كاد الحسابات المالية في إطار الهجوم على كل حكومات الرئيس الراحل رفيق الحريري.

هكذا يُمكن اختصار المؤتمر الصحافي للسنيورة أمس، الذي استكمل عملية التضليل من خلال التركيز على مبلغ الـ11 مليار دولار التي أنفقتها حكومته الأولى (2005 - 2008) من دون سند قانوني لجهتين: أولاً، لأنها أنفقت من دون قانون موازنة، وثانياً لأنها تجاوزت القاعدة الاثني عشرية. وتمكن التضليل أن الملف المطروح في البلاد، منذ جلسات الثقة للحكومة الحالية الشهر الفائت، هو ملف الحسابات المالية للدولة، منذ عام 1993، وإعادة تكوينها بسبب الثُّغرات الجمّة التي تعتريها.

نواب ووزراء سابقون وحاليون من الذين كانوا صقوراً يوم كان ما يُسمّى فريق 14 آذار في عزّه، حضروا إلى قاعة نقابة الصحافة. بعضهم «شهود» على سياسة السنيورة في وزارة المالية ورئاسة الوزراء، تحديداً عام 2006. وبعضهم مستقبليون كانوا في صلب جناحه حين انقسَم التيار بين مؤيد للتسوية الرئاسية ومعارض لها. في الشكل، تبرّع هؤلاء بعراضة تضامن، و«قادتهم» رئيسة كتلة المستقبل النائبة بهية الحريري التي غادرت المؤتمر قبل انتهائه.

في السياسة، استغلّ الوزير الأسبق للمال منبر النقابة للتصويب على شركاء التسوية الرئاسية التي كان من أشد المعارضين لها. طاول الرئيس عون حين تحدث عن الذين «يعدّلون الدستور بالممارسة». «لطش» الرئيس سعد الحريري بالقول إن فؤاد السنيورة «لا يقدم التنازلات». وخلص تقريره ببيان ختامي ضد حزب الله يلخص النزاع السياسي في لبنان منذ 14 عاماً. وقد ضمّ إليهم رئيس مجلس النواب نبيه بري، الأمر الذي يدلّ على عمق الأزمة التي يمرّ فيها، والتي دفعته أمس إلى تحويل الأنظار عن القضية الحقيقية «فضيحة الحسابات المالية للدولة»، وحصر الموضوع بمبلغ الـ 11 مليار دولار، أولاً. ومن ثم رفع المسؤولية عن كاهله، محاولاً تحميلها للمدير العام في الوزارة. ربما لأن الأخير كان على رأس الفريق المساعد في إعداد المستندات التي تدين إدارة السنيورة لوزارة المال، وخاصة بين عامي 1993 و1998.

أما في الأرقام، فتبيّن أن الأخير في معرض رده على المستندات التي أثارها النائب حسن فضل الله، خلط الحابل بالنابل، عن سابق إصرار، بهدف تضييع الرأي العام. فما قاله في المؤتمر وحصره بمسألة مبلغ الـ11 مليار دولار، لا علاقة له بملف الحسابات المالية الذي أصبح في عهدة القضاء. وليس أدل على ذلك من استغرابه كيف وصل تقرير وزير المالية إلى النائب فضل الله، علماً أن ما قدمه الأخير إلى القضاء أول من أمس هو مستندات تعود إلى عام 2010، لا التقرير الذي لم يقدّمه وزير المال لأحد بعد.

أول خطأ وقع فيه السنيورة حين تحدث عن إعداد قطوع حسابات الموازنة وحساب الخزينة منذ عام 1979 ولغاية عام 1992، أي لمدة ثلاثة عشر عاماً، نظراً لفقدان المستندات، ما أدى حينها إلى إصدار قانون في مجلس النواب يجيز صرف النظر عنها، علماً أن وزارة المالية، خلال إعداد التقارير استطاعت إنجاز بعض منها!

حاول السنيورة اختصار كل القضية بمبلغ الـ11 ملياراً، محاولاً إقناع الجميع بأن هذا المبلغ يتعلّق بالقاعدة الاثني عشرية للإنفاق، إذ إن مجموع الإنفاق بين عامي 2006 و2009 تخطّى المجموع المسموح به على أساس هذه القاعدة بمبلغ قدره 11 مليار دولار، وهو عبارة عن فروقات في عجز الكهرباء والدَّين العام. ولم يجد السنيورة تبريراً لهذا الصرف غير القانوني، إلا بالقول إن الموازنات كانت ترسل إلى مجلس النواب، لكن رئيس المجلس كان يرفض تسلّمها، وإن الصرف على القاعدة الاثني عشرية، كان وفق موازنة عام 2005، مع فارق هو الزيادة في النفقات.

أما الأمر الآخر والبارز، فكان في محاولته التجنّي على المدير العام لوزارة المالية آلان بيفاني. إذ قال إنه «كان موجوداً في موقعه هذا منذ عام 1999، وهو الذي كان وما زال مشرفاً ومسؤولاً ويشكل كامل ومباشر عن كل أمر يمتّ بصلة إلى مديرية المالية العامة المسؤولة عن مديريات الموازنة والمحاسبة العامة والواردات والصرفيات والخزينة والديوان والضريبة على القيمة المضافة، وبالتالي هو الذي ينبغي أن يُسأل عن الحسابات وعن تلك القيود التي أشار إليها أحدهم» (المقصود النائب فضل الله). وإذا جاز للوزير، أي وزير، صاحب السلطة في الوزارة ورأس الهرم فيها، التنصّل من مسؤولياتها ورميها على موظفين فيها، ولو كانوا برتبة مدير عام، يبدو أنه غاب عن بال السنيورة أن بيفاني لم يكن موجوداً في الفترة ما بين عامي 93 و98، حين كان الفريق الإداري والاستشاري كله خاضعاً بالكامل لوزير الدولة للشؤون المالية حينذاك، أي السنيورة نفسه، ولوزير المال الأصيل، أي الرئيس رفيق الحريري. وقد كانت هذه السنوات بحسب المعلومات، هي الساحة الرئيسية لكل الارتكابات التي حصلت في عهد السنيورة من دون محاسبة، واستمرت فيما بعد.

بعد ذلك استفاض السنيورة بجداول وأرقام، قبل أن يصل إلى الخاتمة، وهي عبارة عن بيان سياسي ضد حزب الله هدف من خلاله إلى تعبئة كل المعارضين للحزب بالقول إن الأخير «يحاول من خلال هذه القضية التستر على مازقه السياسي وتورطه في النزاعات الإقليمية والدولية، معرّضاً مصالح لبنان واللبنانيين للمخاطر، معطلاً مؤسساتها ومواعيدها الدستورية ومنع دوران العجلة الاقتصادية بصورتها الطبيعية»!

في الواجهة

(لا) مكافحة الفساد: تراث لبناني منذ بشارة الخوري

غالباً ما ردّد الرئيس سامي الصلح عبارة «السمكة تفسد من رأسها». عنى بها - والكثيرون الذين ردّدوها من بعده - أن الفساد يُستأصل أولاً في الرؤوس الكبيرة قبل الصغيرة التي تقتدي بأولئك

نقولا ناصيف

منذ أول رئيس استقلالي، هو الشيخ بشارة الخوري، ظهر تعبير «الفساد» وشاع. قيل إنه سمح بالسابقة، منذ ولايته الثانية عام 1948، ثم راحت لعنتها تلاحق العهود التالية.

ثمة ما هو أول أيضاً مع الشيخ بشارة بعيد استقالته عام 1952، وتردّد آنذاك أن من أسباب إرغامه على الاستقالة - والواقع أنه هو الذي قرّر التنحّي ولم يُرغم عليه وإلى جانبه غالبية نيابية - تفشّي الفساد. منذ عام 1950 كان مألوفاً أن يُسمع أن في لبنان «سرايا البرج» مقر رئاسة الحكومة، و«سرايا فرن الشباك» بيت شقيق الرئيس الشيخ سليم الخوري الملقّب بـ«السلطان». عندما خلفه الرئيس كميل شمعون، أول خلافه مع حليفه كمال جنبلاط سببه الرئيس المتنحّي. جنبلاط يريد محاكمته وسجنه، وشمعون بعدما تحمّس لمحاسبته قبل انتخابه عدل وأعاد التفكير في مغزى الموافقة عليها. رفض محاكمة سلفه بتهمة الفساد، استناداً إلى وجهة نظر صارت قاعدة نموذجية بل مثالية للعهود المتعاقبة: لأن كل عهد قد يكون مفطوراً على تجاوزات وارتكابات ومخالفة القوانين، وصولاً إلى استغلال السلطة، وكانت تعني كلها آنذاك فساداً، قرّر شمعون أن لا يكرّس السابقة، فلا يأتي من بعده عهد يحاكمه أو يُحاكم أي رئيس لاحق. مذّاك، قبل أن تبصر النور، سقطت نهائياً فكرة المحاسبة والمحاكمة. عندما أتى الرئيس فؤاد شهاب قال المحيطون به إن سلفه - وكانا خصمين لدودين - جمع من حوله فاسدين، فلم يتخذ قرار المحاسبة ولا التحقيق حتى في ما حدث جراء استمرار نفاذ القاعدة النموذجية تلك. مع الرئيس شارل حلو كان ثمة مَن يتهم الشعبة الثانية، لمجرد تدخّلها في السياسة وشؤون السياسيين، بالفساد ايضاً، فلم توجّه إلى أيٍّ من ضباطها لدى محاكمتهم عامي 1971 و1973 تهمة الإثراء. في عهد حلو اقترن الإصلاح بالتطهير عام 1965 بإقالة موظفين كبار من مناصبهم، بينهم قضاة بارزون، أحدهم رئيس مجلس الشورى، والآخر رئيس ديوان المحاسبة، وسفراء، مع أن حلو فضّل القول إنه إصلاح وليس تطهيراً. لم يسلم الرئيس سليمان فرنجية من التهمة نفسها، مذ قال العميد ريمون إده - وهو أحد مَن اقترعوا بحماسة له ونأوا لاحقاً - إنه «عهد كول واشكور». حينذاك قيل إن الزعرتاويين اجتاحوا الإدارة اللبنانية وأصبحوا أقوى النافذين فيها. باندلاع الحرب في السنة ما قبل الأخيرة من عهد فرنجية، سقط تعبير الفساد من الاصطلاح السياسي مذ باتت الميليشيات هي المسيطرة.

حتى الحرب استُعيض عن المحاسبة والمحاكمة في كل ما هو فاسد بعبارة «عفا الله عمّا مضى». كان أيضاً ثمة عقاب مستتر يتبع شفاعة العبارة تلك في غضّ النظر عن ارتكابات العهد السابق، بتوجيه الأنظار أولاً إلى رئيس الجمهورية على أنه «سيد العهد»، بسبب تمركز معظم الصلاحيات والتعيينات الرئيسية عنده ونفوذه القوي، من غير أن يؤتى على ذكر فساد رئيس حكومة أو وزير أو نائب حتى يحظى بحماية الرئيس. إذذاك، كان على كل عهد جديد يخلف «العهد الفاسد» الذي سبقه، أن يُقدم على إطاحة رجالاته في الإدارة والأسلاك العسكرية والأمنية والقضاء والسفارات والمناصب الرئيسية. مع العهد الجديد يأتي رجالاته، ويذهبون بانطواء ولايته. يفسّر هذا التصرف من دون أن يبرّره بالضرورة، أن الرئيس الخلف كان خصم الرئيس السلف، وأحياناً عدوّه وليس منافسه فقط، كما أن الغالبية النيابية الموالية للسلف تتحوّل غداة انتخاب الخلف بسحر ساحر إلى موالاته. بذلك، راحت صفحات العهود تتقلّب من غير خضات.

وحدها، على مرّ العقود الماضية، لبثت في الذاكرة سابقة التطهير في عهد حلو، ولم يكن المحاسبون رئيس الجمهورية أو مجلس الوزراء أو مجلس النواب - على غرار ما يبدو الآن - بل هيئتين إحداهما قضائية وأخرى إدارية، أمرتا بصرف الشمولين بالتطهير. أولى الخطوات الحتمية والضرورية كانت رفع الحصانة عن الموظفين، فآلت إلى إخراج عشرات القضاة ومئات من السفراء والأطباء والمهندسين والموظفين من مناصبهم. ما تشهده التجربة الحالية في مرحلة ما بعد اتفاق الطائف، لا يشبه التجربة المنصرمة.

منذ عام 1992 الذي أذِنَ بالبدء الفعلي المقرّر للحقبة السورية، طبقة سياسية واحدة أحكمت السيطرة على الحياة السياسية اللبنانية وسلطاتها والمؤسسات، هم رجالات الحقبة السورية. هي نفسها استمرت بعد جلاء السوريين، ولا تزال نفسها الآن. تغيّر رئيسان للجمهورية في ظل السوريين، ورئيسان للجمهورية بعدهم، وستة برلمانات، و15 حكومة على رأسها سبعة رؤساء حكومة، ومئات من النواب والوزراء، إلا أن الطبقة السياسية لا تزال نفسها برموزها. رموزها الأولى في الحقبة السورية الزعماء الأولون في طوائفهم (السنّة والدروز والشيعة). بعد مغادرة الجيش السوري، وصولاً إلى ما بعد اتفاق الدوحة، دخل رمز مسيحي مؤثر وفاعل هو التيار الوطني الحر، بعدما كانت القوات اللبنانية وحزب الكتائب قد تظلّلا بتيار المستقبل عام 2005 لدخول السلطة الإجرائية للمرة الأولى منذ عام 1992.

> حينما قال حلو إن أول الإصلاح رفع الحصانة

لم تحتج الطبقة السياسية الحالية إلى شعار «عفا الله عمّا مضى» لسبب بسيط بديهي، أن أفرقاءها - وإن في ظل تناحرهم على التفاصيل - متحالفون، أرسوا أكثر من معادلة بغية تبرير تماسك هذا التحالف والبقاء داخل السلطات والمؤسسات: أولاها في الحقبة السورية أنهم جميعاً تحت سقف دمشق في كل خياراتها الاستراتيجية وهي التي توزّع عليهم الحصص والمكاسب. ثم معادلة ثانية منذ عام 2005 طرفاها فريقا 8 و14 آذار قبل أن ينطفئا من تلقائهما. ثم معادلة ثالثة قضت بتوازن النزاع السنّي - الشيعي منذ عام 2008، وصولاً إلى المعادلة الرابعة الحالية، وهي تسوية 2016 بين الرئيسين ميشال عون وسعد الحريري وثالثهما ثنائي حزب الله وحركة أمل. ولأنها منبثقة من اتفاق الطائف، أصبحت الطبقة السياسية الحالية القائدة الفعلية، والجماعية، للدستور والنظام وآلة الحكم ومصالح الدولة.

منذ عام 1992 أنشأت الطبقة السياسية هذه، طبقة موازية من الموظفين الموالين لها، المنتسبين إلى شخصياتها أو أحزابها، في الإدارة والأسلاك العسكرية والأمنية والقضاء وفي المناصب الرئيسية، وفرضت مرجعياتها صاحبة الحقوق الصارمة في تقاسم الوظائف والحصص على الطوائف، ومن خلالها على أحزابها. على نحو كهذا، ولأنهم واحد، يصعب العثور على عهد خلف خصم لعهد سلف كي يحاسبه ويحاكمه، مقدار ما يصعب على المرجعيات معاقبة رجالها في مؤسسات الدولة، خصوصاً أن السجال الأكثر رواجاً لدفن ملف الفساد والارتكابات، ينبثق من فكرة تتحوّل تدريجاً «ميثاقية»: معاقبة موظف يتحوّل للتو إلى معاقبة طائفة برمتها واستهدافها. سبب كافٍ وحتمي كي لا يُفتح أبداً.

إذذاك يكمن مغزى ما قاله حلو يوماً عن الإصلاح الذي توخاه، وأوله رفع الحصانة.